التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وانعكاسها على العائلة الريفية العراقية
دراسة ميدانية

م.د. حمزة جواد خضير م.م. أحمد جاسم مطرود
جامعة بابل/ كلية الآداب

The Social and Economical Changes And their Effect on the Iraqi Rustic Family
Field Study

Lect. PhD. Hamzah Jawad Khudair Asst. Lect. Ahmad Jassim Matrood
College of Arts/ University of Babylon
noor2009ahmed@yahoo.com

Abstract

Iraqi society witnessed many changes throughout the history some of them were caused by invasions and some caused by internal affairs which leads to the flaw of the family. The study focuses on changes of the Iraqi rustic family from 1921 to 2003 which results the fall of some Iraqi big cities and the rise of ISIS which in turn effect negatively on the Iraqi rustic family.

Key words: rustic family, the social and economic changes.

الملخص

لقد شهد المجتمع العراقي عبر التاريخ عدة تغيرات اجتماعية واقتصادية نتيجة لعوامل التدخل الخارجي تارة، واضطراب الشؤون الداخلية تارة أخرى، مما أدى ذلك إلى تصدع المنظومة الأسرية في المجتمع العراقي وتحولها من الأسرة الممتدة إلى النووية، الأمر الذي جعل المجتمع يعدل من منظومة القيم وجعلها تساير عملية التغير الحاصلة فيه، بسبب العديد من الأزمات التي مر بها المجتمع لاسيما بعد استقلال الدولة العراقية عام 1921 صعودا إلى يومنا هذا، وخاصة ما حصل في العراق في التاسع من نيسان عام 2003، وما صاحب ذلك من تداعيات انتهت بسقوط بعض المدن وظهور عصابات داعش وما إلى ذلك من آثار سلبية على بنية الأسرة العراقية لاسيما الأسرة الريفية واضطراب معظم أوجه نشاطاتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

الكلمات المفتاحية: الأسرة الريفية، التغيرات والاجتماعية والأقتصادية

المقدمة:

شهد المجتمع العراقي منذ القدم تغيرات اجتماعية واقتصادية كبرى بفعل عوامل عدة منها التدخلات الخارجية أو الانقلابات السياسية والعسكرية وغيرها، وتعد تلك التغيرات بمثابة تحول نوعي من مجتمع ظل طيلة قرون عديدة يحافظ على نمط وأسلوب حياته، إلى مجتمع آخر يتميز بخصائص اجتماعية وثقافية تمثل (تهديداً) (إلى حدٍ ما) وتحدياً لخصائص المجتمع الأول.

إن جل التغيرات التي عرفها المجتمع العراقي لم تكن عفوية ولا ذاتية في آن واحد، بل كانت ناتجة أساساً عن احتكاك ثقافي– اجتماعي. ومن هنا تنبع ضرورة دراسة تلك التغيرات وتحديد آثارها المترتبة على واقع العائلة الريفية. فالنظام الاجتماعي في العراق تعرض إلى هزات داخلية وخارجية عنيفة وقوية جعلت منه أن يعدل تارة ويبدل تارة أخرى في منظومته القيمية التي ما لبثت أن انهارت في التاسع من نيسان 2003م ما أدى إلى انهيار قواعد الضبط الاجتماعي وفقدان قوتها وتأثيرها في أفراد المجتمع العراقي.

كما وقد تعرض المجتمع العراقي في العقود الأربعة الماضية إلى عقبات عديدة قامت بها قوى داخلية وخارجية ولاسيما بعد قرار التأميم الذي صدر في حزيران عام 1972، واندلاع الحرب العراقية – الإيرانية عام 1980التي استمرت ثمان سنوات أربكت خلالها معظم جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية واستنزفت كثير من القوى التنموية، وما أن انتهت هذه الحرب عام 1988، دخلت القوات العراقية الكويت في الثاني من آب 1990 واندلعت حرب الخليج الأولى. وكان من أبرز تداعيات هذه الحرب هو فرض الحصار الاقتصادي الدولي على العراق الذي استمر لأكثر من اثنتي عشرة سنة وكان لهذا الحصار أضرارا جسيمة شملت نواحي الحياة كافة.

ولعل التغير والتبدل في أحوال الناس وثقافاتهم من أبرز القضايا التي شغلت بال المهتمين والمتخصصين في العلوم الإنسانية عامة والمتخصصين في علم الاجتماع خاصة الذين جعلوا من عملية التغير هذه وتجلياتها محور اهتمامهم.

ونتيجة لذلك فقد برزت العديد من المشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية... الخ، والتي شملت جميع فئات المجتمع وشرائحه وطبقاته ومنها ذلك الجزء الهام من المجتمع واللبنة الأساسية المكونة له ألا وهي العائلة العراقية الريفية. التي سوف نسلط الضوء على بعض المشكلات التي تعانيها في ظل التغير الاجتماعي والظروف التي تزيد من حدة هذه المشكلات.

الفصل الأول: الإطار النظري

أولا: مشكلة الدراسة

يعد التغير واقع حتمي وحركة متواصلة لا سبيل لإيقافها أو منعها، فالكون برمته يخضع لتغيرات متواصلة عبر ملايين السنين والإنسان بوصفه جزء من هذا الكون بحضارته وثقافته يخضع لعمليات تغير متواصلة ومستمرة منذ فجر التاريخ وفقا لعلاقة تداخل وتفاعل وتبادل متواصلة.

فالتغير سمة من سمات الكون لذلك نجده يمس جوانب الحياة منها المادية أو المعنوية، فيمس الأفراد والجماعات والمجتمعات، ويمس القيم والعادات والثقافات كما يرتبط بالتحضر والتنمية والنمو والتقدم والتكنولوجيا والإعلام وأسلوب الحكم، كما يمس التنشئة الاجتماعية وطريقة الحياة. وهو عملية اجتماعية يتحقق عن طريقها تحول المجتمع بأكمله، أي تحول في نظمه الاجتماعية كالنظام السياسي والاقتصادي والعائلي... الخ وذلك في حدود حقبة زمنية محددة نتيجة عوامل ثقافية واقتصادية وسياسية يتداخل بعضها ببعض ويؤثر بعضها في الآخر. فالتغير صفة ملازمة للإنسان والمجتمع منذ القدم وحتى اليوم، وهو لا يسير دائما نحو التقدم وقد يسير بالاتجاه المعاكس فيعد تخلفاً.

وتعد العائلة الريفية الأساس الذي انحدرت منه العائلة الحضرية الحديثة، لذلك هي أكثر اتزانا واستمرارا من غيرها كونها تعتمد بالأساس على منظومة القيم التقليدية المبنية على العادات والأعراف والضوابط السائدة بين أعضائها لذلك فان أي خلل يصيبها يظهر للعيان بحكم الطبيعة الاجتماعية والإيكولوجية.

وقد أثرت التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي شهدها المجتمع العراقي بصفة عامة والعائلة الريفية بصفة خاصة على معظم أوجه نشاطات العائلة الريفية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، كما وأفرزت بنية جديدة وواضحة ومميزة لهذا النمط العائلي المعاصر مع بقاء بعض الملامح أو السمات من المرحلة السابقة.

وبالتالي فان الهدف من معرفة تأثير قوى التغير والاجتماعي والاقتصادي على العائلة الريفية هو وضع تصور علمي لماهيته والياته ومساراته والوسائل والطرق التي يمكن تبنيها للحد من مخاطر وسلبيات التغير من جهة، واستخدامه كوسيلة لتحقيق غاية وطنية من جهة أخرى، بمعنى أخر الاستفادة من ايجابيات التغير وتفادي سلبياته، ومن ثم توظيفه لتحقيق التنمية الشاملة في المجتمع الريفي.

ثانيا: أهمية الدراسة

تتجلى أهمية هذا البحث في ناحيتين:

1 – الأهمية العلمية (النظرية)

تتمثل أهمية الدراسة العلمية (النظرية) في دراسة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية على العائلة الريفية من حيث البناء والوظيفة، أو بمعنى آخر الوقوف على حقيقة العلاقة الترابطية القائمة أساساً على التأثير الفعال لتلك التغيرات في واقع العائلة الريفية. لذلك نحاول بالدراسة والتحليل معرفة طبيعة العائلة الريفية في ظل تأثير التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية فيها.

زيادة على ذلك فان أهمية البحث النظرية تكمن في محاولة العمل على إثراء البحوث العلمية الخاصة في مجال العائلة الريفية أو علم الاجتماع الريفي بأبعاده المختلفة والوصول إلى نتائج موضوعية ومعبرة مستمدة من الواقع العراقي.

2– الأهمية العملية (التطبيقية)

تتمثل الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة في الاستفادة من النتائج المتحصل عليها والمتمثلة في مجموعة الاقتراحات والتوصيات التي تخرج بها الدراسة والموجهة للسادة المعنيين بشؤون الواقع الريفي وذلك بقصد توجيه معرفتهم في كيفية معالجة الآثار التي رتبتها التغيرات الحاصلة في المجتمع العراقي.

بالإضافة إلى المساعدة على وضع خطط واستراتيجيات لمعالجة المشكلات التي تعانيها منها العائلة الريفية ووضع الحلول المناسبة من اجل زيادة فعاليتها وبالتالي زيادة الإنتاج الزراعي المتناقص أصلا بتأثير تلك التغيرات.

ثالثاً: أهداف الدراسة

لما كان الهدف من إجراء البحث هو إضافات جديدة للمعرفة العلمية وتوجيه هذه المعرفة لخدمة حال المجتمع وإصلاحه فأن أهداف بحثنا هي:

- الوقوف على حقيقة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في العراق.
- التعرف على طبيعة تأثير تلك التغيرات في العائلة الريفية.
- لفت أنظار المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وخاصة تلك التي تتبنى مسألة التنمية بشقيها البشرية والطبيعية لنتائج هذه الدراسة وإجراء دراسات مقارنة أخرى في المستقبل.

رابعاً: تحديد المفاهيم

1– التغير الاجتماعي (Social Change)

إن اصطلاح (**Change**) يعني انتقال أي شيء أو ظاهرة من حالة إلى أخرى، أو هو ذلك التعديل الذي يتم في طبيعة أو مضمون أو هيكل شيء أو ظاهرة [1]. وغالباً ما يعرف التغير الاجتماعي بأنه التحول الذي يقع في النظم الاجتماعية، سواء في تركيبها وبنيانها أم في وظائفها[2]. ويعتقد البعض أن مفهوم التغير الاجتماعي يرتبط بدرجة كبيرة بالأوضاع الجديدة التي تطرأ على البناء الاجتماعي (Social Structure) والنظم الاجتماعية (Social Institutions) والعادات(Habits) وغيرها، نتيجة لتشريع قاعدة لضبط السلوك أو كنتاج أو تحول جذري في جانب من جوانب الحياة الاجتماعية أو البيئية، وهذا النتاج أو تلك الأوضاع كما يبدو من أبعادها معالجات أو حلول لمشاكل أو توترات أصابت

(1) محمد عمر الطنوبي، التغير الاجتماعي، منشأة المعارف المصرية، القاهرة، 1996، ص 52.
(2) فوزية العطية، الحضارة والتغير الاجتماعي وأثرها في مساهمة المرأة في التنمية القومية في منطقة الخليج العربي، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1979، ص 103.

المجتمع [1]. ولهذا فالتغير هو سلسلة متعاقبة من الفوارق والاختلافات مع مرور الوقت في هوية ثابتة [2]. وبشكل عام فالتغير الاجتماعي عملية تشمل مرافق الحياة الاجتماعية وظواهر الكون كلها، وتعد من أخطر الظواهر التي تقابل المجتمعات في العصر الحديث، حتى أصبح التغير معيار حقيقة الوجود الحالي [3]. لان التغير في البناء الاجتماعي ينطوي على التغيرات في حجم المجتمع أو في نظم اجتماعية خاصة أو في العلاقات بين النظم [4].

2- العائلة (Family): العائلة هي الوحدة الاجتماعية الأولى التي تهدف إلى المحافظة على النوع الإنساني وتقوم على العمليات التي يقتضيها العقل الجمعي والقواعد التي تقررها المجتمعات المختلفة ويعدّ نظام العائلة نواة المجتمع لذلك كانت أساساً لكل نظام اجتماعي[5]. كما عرفها كل من برجس Burgess ولوك Lock في كتابهما(The Family) على أنها جماعة من الأفراد تربطهم روابط قوية ناتجة عن صلات الزواج، الدم، التبني وهذه الجماعة تعيش في دار وتربط أعضائها علاقات اجتماعية متماسكة أساسها المصالح والأهداف المشتركة[6]. وهناك من يرى إن العائلة تجد أصلها في نظام الزواج وهو الاتحاد الشرعي أو القانوني بين الرجل والمرأة ذلك النظام يؤسس العائلة ومن وظائفها الإنجاب والعناية بالأطفال وتنشئتهم اجتماعياً ومن خلال الزواج يكتسب الأعضاء مجموعة من المكانات والأدوار الاجتماعية فالزوج يكتسب دور الأب والزوجة تكتسب دور ألام وهكذا[7].

التعريف الإجرائي للعائلة الريفية (Rural Family): وهي ذلك النمط من الأسر التي تسكن المناطق الريفية الذي يتمتع بمميزات خاصة مبنية على العلاقات الأولية والتضامن الاجتماعي الآلي والسلطة الأبوية والتي تختلف عن نمط العائلة الحضرية جذرياً من ناحية المعيشة والثقافة والسلوك.

3- الريف The Rural: تعد المنطقة ريفاً إذا ما كانت خارج حدود المراكز الإدارية للمدن، التي تتميز بوجود المؤسسات الاجتماعية والخدمية المختلفة، كما هو الحال في العراق والعديد من الدول الأخرى فان العامل الإداري يستخدم محكاً مهماً للتمييز بين الريف والمدينة [8]. وكذلك يعد الريف من وجهة نظر علم الاجتماع واحداً من المجتمعات المحلية (communities) التي يتضمنها المجتمع الأكبر، كالمجتمع الحضري والمجتمع البدوي، فهو ليس بيئة طبيعية مختلفة عن المدينة فحسب، بل نسق اجتماعي أولاً يتضمن علاقات وقيماً وأعرافاً ومعايير وبنى اجتماعية تميزه عن غيره من المجتمعات المحلية[9].

الفصل الثاني: العائلة الريفية: الخصائص والمشكلات

أولاً: خصائص العائلة الريفية

تلعب العائلة دوراً أساسياً في رسم معالم المجتمع الريفي وتحديده، وتعد أهم المؤسسات الاجتماعية التي يتكون منها البناء الاجتماعي في الريف، وتتفاعل مع بقية المؤسسات البنائية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والدينية ... الخ، فتتأثر بها وتؤثر فيها. كما وتعكس العلاقة القائمة بين تلك المؤسسات والعائلة الريفية المكانة الهامة التي تشغلها العائلة وخاصة في تنشئة الفرد وتلقينه أخلاق المجتمع وقيمه وخبراته. وللعائلة الريفية خصائص عدة ميزتها عن العائلة الحضرية نذكر منها:

(3) جبارة عطية جبارة. المشكلات الاجتماعية والتربوية، مطبعة جامعة الكويت، الكويت، 1956، ص 29.
(4) روبرت نيسبت، وروبرت بيران. علم الاجتماع، ط 1، ترجمة جريس خوري، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1999، ص303.
(1) جودت بني جابر. علم النفس الاجتماعي، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 154.
(2) بوتومور. عوامل التغير الاجتماعي، ترجمة علياء شكري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د. ت. ص 75.
(3) احمد زكي بدوي. معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1978، ص 152.
(.4) Burgess and Lock. The Family, American Book , Co. N.Y. 1945 , p 8
(5) Mark Hutter: The changing Family, Comparative Perspective, New York , John Wiley and Sons, Inc.,1981, P.9.
(6) محمد عبد الهادي دكلة وآخرون. المجتمع الريفي، مؤسسة دار الكتب للطباعة والشر، الموصل، 1979، ص 78.
(7) غريب سيد احمد، علم الاجتماع الريفي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1986، ص 95.

- إنها ذات سلطة أبوية قوية، فالأب هو صاحب السلطة العليا والواقع أن مظهر السلطة الأبوية في العائلة الريفية قوي وظاهر للعيان، وقد تبين أن هناك نفوذ لا بأس به للمرأة الريفية على أفراد أسرتها في ظل غياب الزوج لسبب معين.
- إن النمط السائد من الأسر في الريف هو نمط العائلة الممتدة أي أنها تتكون من أكثر من أسرة بسيطة في معيشة منزلية واحدة، ونمط الزواج السائد هو نمط الزواج الداخلي [1].
- تلعب الأرض وفلاحتها دورا كبيرا في تكوين العائلة الريفية، فملكية الأرض أو احتمال ملكيتها عن طريق الميراث يعتبر احد الأسس الهامة التي يقوم عليها الزواج إلى جانب الاهتمام بالأمور الأخرى كالنسب والأخلاق والسمعة الحسنة لكل من الزوج والزوجة.
- تتميز العائلة الريفية بكبر حجمها وكثرة مواليدها، وتحتفي العائلة بصفة خاصة بمواليدها الذكور، إذ يعتبر أهل الريف أن كبر حجم العائلة عامل مهم وداعم لقوتها ومكانتها داخل المجتمع.
- تنظر العائلة إلى أبنائها كمصدر أساسي للدخل فهم العامل الاقتصادي الأول، وكما هو معلوم فان النشاط الزراعي يمثل العمل الأساسي للعائلة الريفية، وان قوة العمل الزراعي تعتمد على أفراد العائلة.
- إن حياة القرية البسيطة والأماني المتواضعة لغالبية سكانها التي تنحصر في تنشئة أبنائهم التنشئة الصحيحة التي لا تشعر الأب / الفلاح بعبء المسؤولية في توفير حاجاتهم [2]. مما يكون دافعاً وحافزاً لزيادة عدد الأبناء.
- موقف الزوجة الضعيف تحت التهديد الدائم من قبل الرجل في الزواج بأكثر من زوجة.
- عدم إلمام أبناء الريف بوسائل تنظيم النسل أو تحديده.
- قلة الخدمات الصحية والاجتماعية والثقافية والترويحية العامة لأبناء الريف جعلهم منعزلين إلى حد ما عن الآخرين.
- يمثل الطلاق مشكلة كبرى في حياة العائلة الريفية وذلك من خلال النظرة الدونية للمرأة المطلقة.
- يمثل الزواج المبكر احد القيم الأساسية لمجتمع القرية، وتتفاعل في مجتمع القرية عدة عوامل احدها يعمل على استمرارية الاتجاه نحو الزواج المبكر وأخرى تعمل على التقدم بسن الزواج،ومن عوامل الاتجاه نحو الزواج المبكر نجد انتشار نمط الأسرة الممتدة التي تضم أبناء الأعمام وكان الاتجاه نحو الزواج القرابي المبكر خوفاً من الزلل الذي قد يقع نتيجة للمعيشة المشتركة،إضافة إلى جانب انخفاض التكلفة الاقتصادية، إذ لم يكن يتطلب سوى بناء غرفة وشراء بعض اللوازم البسيطة [3].

ثانياً: المشكلات التي تعانيها العائلة الريفية في العراق

منذ حقبة الثمانينات والعراق يعيش حالة استثنائية غير مستقرة، فحرب الثمان سنوات التي أهدرت ثروة العراق النفطية بعدها جاء احتلال الكويت والتداعيات المتسارعة التي أثقلت كاهل المجتمع والفرد العراقي على حد سواء وأخيرا انتهت مغامرة النظام السياسي السابق بوضع العراق تحت وطأة الاحتلال الأمريكي عام 2003 وما نتج عنه من آثار اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية متردية انعكست بشكل مباشرة على أوضاع العائلة العراقية بصورة عامة والعائلة الريفية على وجه الخصوص نذكر منها:

1- المشكلات الاجتماعية المرتبطة بنمط المعيشة المشتركة: إذ أن تباين التركيب الناجم عن التزاحم في كنف العائلة الممتدة داخل مسكن واحد يترتب عليه العديد من المشاكل في أغلب الأحيان، هذا فضلا عن التنافس والصراع الذي يحدث بين النسوة من جهة والأطفال من جهة أخرى. إذ إن الوحدات السكنية في المناطق الريفية هي بطبيعة الحال اقل من عدد العوائل، فالوحدات السكنية تشغل بأكثر من عائلة فهناك ثلاث عوائل وأربع وخمس عوائل في دار سكنية واحدة، وهذا يعود إلى الارتباط

(1) علي فؤاد احمد،علم الاجتماع الريفي، دار النهضة العربية، بيروت، د. ت.، ص 125.
(2) نفس مصدر، 126.
(1) محمد الجوهري، وآخرون. الطفل والتنشئة الاجتماعية، ط1، دار المعرفة الاجتماعية، الإسكندرية، 1991، ص 280.

العائلي في منطقة الدراسة، فعندما يتزوج الأبناء لا ينفصلون عن العائلة الأصلية (الأب، الأم) بل يبقى في نفس الدار ويتم بناء غرفة تخصص للابن الذي يتزوج وهكذا لبقية الأبناء ويرجع العامل الأساس في ذلك فضلاً عما هو حاجة العائلة إلى الأيدي العاملة لانجاز وإدارة الأعمال الزراعية النباتية منها والحيوانية الأمر الذي يساعد على بقاء الأبناء المتزوجين داخل نفس المسكن الذي يسكن فيه الأب وألام... وبقية أفراد العائلة.

2- تعدد الزوجات:

إن الزواج في الريف العراقي عادة ما يكون داخليا يهدف إلى تكوين وحدة اجتماعية إنتاجية [1]. وغالباً ما يؤدي الزواج بالإكراه وعدم رغبة احد أو كلا الطرفين فيه إلى حدوث اضطرابات في العلاقات الزوجية بين الزوج وزوجته لفقدانه عامل الحب والألفة بينهما فيضطر الزوج إلى الزواج مرة أخرى، ولهذا تنتشر ظاهرة تعدد الزوجات، وذلك بسبب سيادة القيم والمواقف الاجتماعية التي تؤيد نظام تعدد الزوجات في المناطق الريفية. كما انه من المتوقع أن يعامل الشخص المتزوج بأكثر من واحدة زوجاته وأطفاله معاملة واحدة ومتساوية، ولا يميز بين زوجة وأخرى لكن هذا التوقع لم يتحقق في اغلب الأسر المتعددة الزوجات، فالرجل غالباً ما يتحيز لزوجة دون الأخرى وهذا ما يؤثر في طبيعة العلاقات الأسرية التي تربط الزوج بزوجاته[2]. حيث يشهد المسكن العديد من مظاهر التنافس والصراع بين الزوجات ولأسباب عدة ينتج عنها التقصير والإهمال في أداء واجبهن [3]. ومن هذه المظاهر:

- تدهور العلاقة مع أهل الزوج.
- غياب الزوج عن المنزل أو السهر هرباً من الوضع داخل البيت.
- ضعف العلاقة العاطفية.
- سوء معاملة الزوج لزوجاته وتوجيه اللوم والانتقادات بصورة متكررة ورفض الاستماع أو الحوار أو النقاش مع إحداهن أو جميعهن.
- عدم الاهتمام بنظافة الأطفال، وعدم متابعتهم سلوكيا ودراسياً.
- عدم اهتمام الزوجة الأولى (في بعض الأحيان) بنفسها بعد زواج الرجل بأخرى.

5- ارتفاع معدلات الأمية بين النساء الريفيات

يُعرف الأمي إجرائيا بأنه الشخص الذي تجاوز سن الطفولة من دون أن يتقن القراءة والكتابة. وان نسبة الأمية في العراق هي الأعلى في المنطقة العربية، وخاصة في المناطق الريفية ويقدر عدد الأميين بـ (6 ملايين) فرد أي ما يقر من 25% من سكان المجتمع وأغلبهم ممن تقل أعمارهم عن **15** سنة. ويشمل ذلك 14% من الأطفال المتسربين من المدارس. فلا توجد إحصاءات دقيقة عن الأمية في المجتمع العراقي في الوقت الراهن، فكل البيانات والمعلومات عن الأمية تعتمد على الإحصاء الذي أجري عام 1997، والبيانات المتوافرة حاليا تشير إلى مع نسبة أمية تتراوح بين 18-20% وتقدر نسبة الأمية بين النساء 26,4% مقارنة ب 11,6% بين الرجال[4].

كما إن المجتمعات الريفية تأثرت بالأمية بشكل اكبر من المجتمعات الحضرية بالرغم من إن نسبة النساء الأميات في كلا المجتمعين هو أكثر من نسبة الرجال الأميين. إن أقل من 50% من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين(15-24) سنة ممن يعشن في المناطق الريفية متعلمات مقارنة بـ 72-80% من النساء المتعلمات في نفس الفئة العمرية في مناطق حضرية

(2)خليفة إبراهيم عودة التميمي. واقع الجريمة في الريف (دراسة ميدانية في محافظة ديالى)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، 2004، ص 73.

(1) إحسان محمد الحسن، العائلة والقرابة والزواج، ط 3، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2001، ص 80.

(2) محمد الجوهري، وآخرون. دراسات في علم الاجتماع الريفي والبدوي، ط 1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص 184.

(3) تقرير مركز المعلومة للبحث والتطوير ومنظمة تموز للتنمية الاجتماعية في العراق. http://www.non14.net

أكثر قرباً من العاصمة [1]. وتلعب أمية المرأة الريفية دوراً كبيراً في تعميق تبعيتها للرجل ووصفها في مرتبة ثانية له وتضعف أو تقلل من مشاركتها في المجال العائلي، كما إن الأمية وغياب الخدمات يؤدي بشكل مباشر إلى ضعف أو عدم وعي المرأة بمجالات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، فاستمرار ارتفاع نسبة الأمية بين النساء الريفيات واستمرار السلطة الأبوية إضافة إلى العوامل الاقتصادية وضعف وجود الخدمات الاجتماعية في الريف، كل ذلك يساعد على استمرار النظرة التقليدية التي تقلل من أهمية تعليم المرأة وتهميش قيمة أدوارها.

6- العنف العائلي ضد النساء: يعرف العنف العائلي، بأنه كل فعل يصدر عن احد أو بعض أعضاء النسق العائلي نحو بعضهم أو الآخرين، بهدف إلحاق الأذى أو الضرر المادي المعنوي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وبشكل واضح أو مستتر مع توافر عنصر القسوة وممارسة القوة لإلحاق الأذى بالمستهدفين من العنف أو بأذى من ردودهم ومتعلقاتهم، ويظهر العنف العائلي في عدة مستويات: عنف خاص بمستوى العلاقة بين الزوجين، وعنف خاص بمستوى العلاقة بين الأبناء، وعنف خاص بمستوى العلاقة بين الأبناء والآباء[2]. وقد أكدت دراسة ميدانية قامت بها منظمة بنت الرافدين (إحدى منظمات المجتمع المدني في محافظة بابل) استهدفت (2500 امرأة) من مختلف الشرائح الاجتماعية، إن نسبة 87% من النساء الريفيات من عينة البحث يتعرضن للعنف من قبل فرد أو أكثر من العائلة سواء كان زوج أو أب أو أخ أو ابن، وأثبتت الدراسة إن 61% منهن لم يكن لهن حرية اختيار شريك الحياة، كما إن 67% منهن اجبرن على ترك الدراسة في مرحلة مبكرة [3].

7- البطالة: إن ظاهرة البطالة في العراق تعد واحدة من التركات الثقيلة لعقود عديدة عانى منها المجتمع والتي أدت إلى انتكاسات خطيرة على المستويات كافة بسبب الحروب. وكان من الطبيعي أن تترك تلك الأحداث أثاراً مدمرة خاصة على الاقتصاد العراقي، إذ حقق نسب نمو هي الاوطأ في العالم، وقد انحدر معدل دخل الفرد إلى مستويات متدنية وبشكل غير مسبوق. وتشير نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنوات(2005،2004،2003) الواردة في الجدول رقم (1)، إن معدل البطالة بين الشباب في الفئة العمرية(15-24) قد بلغ (43,8، 29,6) من إجمالي قوة العمل، وقد شكلت النساء العاطلات عن العمل(37,2، 24,5) من إجمالي العاطلين عن العمل في فئة الشباب[4].

جدول (1) يبين بعض مؤشرات البطالة في العراق[3]

المؤشرات	2003	2004	2005
معدل البطالة لأعمار 15سنة فأكثر	28,1	26,8	18,0
بين الذكور	30,2	29,4	19,2
بين الإناث	16,0	15,0	14,1
في الحضر	30,0	27,7	19,3
في الريف	25,4	25,7	16,1
معدل البطالة للشباب لأعمار 15- 24	-	43,8	29,6
بين الذكور	-	46,0	31,6
بين الإناث	-	37,2	28,7
في الحضر	-	49,2	33,7
في الريف	-	37,2	24,5

(4) مكتب اليونسكو في العراق، إحصاء عام 1997. www.unesco.org/en/iraq.offic
(1) فاطمة أمين احمد، مقياس العنف الأسري، مجلة دراسات الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد 6، جامعة حلوان، مصر، 1999، ص 272.
(2) منظمة بنت الرافدين. http://brob.org/permalink.
(3) دراسة عن واقع الشباب في العراق. www.iauiraq.org

8- الأمراض المتوطنة

إن دراسة موضوع الواقع الصحي في الريف العراقي يحتاج إلى جملة من المعطيات الهامة، والتي في أي حال من الأحوال لا يمكن أن تكون بمعزل عن معطيات الواقع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتربوي والتعليمي والثقافي للريف نفسه بشكل خاص وللبلاد بشكل عام. وبالإضافة للأمراض المنتشرة نجد الجهل وعدم الدراية والمعرفة بالإرشادات الصحية حول مختلف النواحي الصحية هو العامل المشترك بين غالبية سكان الأرياف، هذا إضافة إلى سيادة الأعراف المختلفة وسيطرة الشعوذة وأساليب الدجل التي يتخذ منها بعض المنتفعين مهنة على حساب صحة الأفراد[1]. فالأمراض المتوطنة التي تنتشر في ربوع المجتمع الريفي هي أمراض فتاكة إذ يصاب سنويا ما بين 30% إلى 70% من أبنائه وتودي بحياة الكثيرين منهم. ولهذه الأمراض آثار بعيدة المدى فهي تسبب (الأنيميا) هذا المرض الذي يضعف من قدرة المصابين على العمل والإنتاج، كذلك تضعف لديهم المناعة في مقاومة الأمراض. ومن الجدير بالذكر أن هذه الأمراض ذات دورة معروفة ومن السهل القضاء عليها لو كانوا يعون حقيقة الأمر. ناهيك عن تلوث مياه الأنهار الذي تعتمد عليه العائلة الريفية بصورة مباشرة وفي مختلف الاحتياجات [2].

9- التغير القيمي: يعني التغير القيمي هو ذلك التغير الذي يصيب الأفراد في وضعهم الاجتماعي وقد يكون من أعلى إلى أسفل أو بالعكس وهو نوع من الانقلاب في الطبقات الاجتماعية والسلم الاجتماعي [3].ويعد التغير سبباً في ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية التي تؤدي إلى سلسلة من التغيرات الاجتماعية. إذ تلعب وسائل الإعلام على اختلاف أنواعها وخاصة المرئية منها دوراً بارزاً في حياة المجتمع الريفي باعتبارها وسيلة ترويح أساسية لمختلف الفئات العمرية وانعكاس ذلك على سلوك الأفراد وخصوصاً على عملية التنشئة الاجتماعية. وقد انتشرت وسائل الإعلام بشكل ملحوظ في المجتمع العراقي بشقيه الريفي والحضري بعد عام 2003 ساعد ذلك في الانفتاح على العالم الخارجي واكتساب خبرات جديدة أدت إلى تغير العديد من قيم وعادات المجتمع الريفي وأصبح شائعاً امتلاك العائلة لوسائل الاتصال الحديثة كالتلفزيون والستلايت وكذلك منظومة الانترنت والهاتف النقال كل ذلك وغيره أدى إلى تغير اتجاهات الأفراد، إضافة إلى ذلك فقد انتشرت المعالم الحضرية في الريف العراقي على نطاق واسع وأصبح الاتصال والتواصل ممكنا وعلى نطاق واسع. كذلك فقد ازداد الاتجاه نحو العائلة الزواجية / النووية داخل القرية نتيجة الرغبة في الاستقلال والخلافات الأسرية المستمرة إلى جانب الرغبة بعدم إنجاب المزيد من الأبناء والاتجاه نحو تنظيم العائلة [4].

ثالثاً: عوامل التغير في المجتمع الريفي العراقي:

تتأثر العائلة الريفية بالتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية شأنها شأن بقية المؤسسات الاجتماعية في المجتمع العراقي. وسنحاول استعراض أهم تلك العوامل وكما يلي:

1- الحروب (Wars): تعد الحرب عاملاً مهماً من عوامل التغير الاجتماعي ومصدراً في الوقت نفسه ومثالاً مأساوياً للصراع الاجتماعي الذي يقود إلى تغيرات اجتماعية عديدة وعميقة وشاملة.

ولقد شهد المجتمع العراقي حروب وصراعات داخلية وخارجية عديدة أثرت في طبيعة شخصية الفرد العراقي من جهة إضافة إلى الانعكاسات التي خلفتها على المجتمع من جهة أخرى. وقد تكون لها انعكاسات سلبية كما حدث في الحرب العالمية الثانية أو انعكاسات ايجابية مثل الفتوحات الإسلامية التي ساعدت العرب والمسلمين على نشر لغتهم وثقافتهم. ومهما تكن

(2) مزاحم مبارك مال الله. ضوء على واقع المرأة الصحي في العراق في الريف العراقي. www.alnnas.com
(3) شاكر مصطفى سليم، الجبايش، ج1، مطبعة الرابطة، بغداد، 1956، ص 199.
(4) حسن شحاتة سعفان، أسس علم الاجتماع، ط5، دار النهضة العربية، القاهرة، 1961، ص 39.
(1) وجدي شفيق عبد اللطيف، عولمة الإعلام في المجتمع الريفي، ط1، دار ومكتبة الإسراء، عمان، 2006، ص 48.

الحرب فلابد من آثار تتركها على المجتمع وبنيته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسية التي تتعلق بعادات المجتمع وتقاليده وقيمه وأعرافه وعاداته[1]. فالحروب تترك بصماتها على البناء الاجتماعي وأنساقه القيمية والمعيارية وعلى طبيعة النشاط الاقتصادي والقوى العاملة وعلى العلاقات الأسرية والتربوية وعلى حركة أفراد المجتمع وجماعاته وخلق أنماط اجتماعية جديدة [2].

وقد كانت للحروب التي خاضها العراق الأثر الكبير في العائلة الريفية العراقية من خلال التغييرات التي أحدثتها في المجتمع الريفي ومن أهمها نزوح كثير من سكان الريف وهجرتهم إلى المدينة وأثرت بشكل كبير في المستوى الاقتصادي للأفراد إذ أدى تخصيص الجزء الأكبر من ميزانية الدولة للمجهود الحربي إلى تدهور الوضع الاقتصادي، إضافة إلى ما خلفته من تزايد أعداد الأرامل والأيتام ومزيد من الفقر والجهل في المجتمع العراقي.

2- التعليم (Education): يحظى التعليم باهتمام كبير في دول العالم جميعها إذ تخصص له ميزانيات ضخمة وتوضع له الخطط إيمانا منها بأهمية التعليم في تكوين الإنسان ورفاهية المجتمع.

فالفرد المتعلم مواكب للعصر وذو وعي ويتميز بمستوى عالي من الطموح، ولقد كان لإلزامية التعليم ومجانيته في العراق دورا بارزا في عملية التغير، إذ كان وما يزال واحدا من التغيرات الأساسية، وتجلى ذلك في تحسن المستوى الصحي والثقافي والمظهر الحياتي للسكان والنهوض بعالم الريف.

إن من أهم التحديات التي تواجه أفراد المجتمع العراقي تتمثل في تطوير النظام التعليمي بما يحقق تكافؤ الفرص التعليمية للمجتمع وتعميم التعليم الأساسي للإناث خصوصاً في الريف، إذ على الرغم من انتشار التعليم إلا إن النظرة التقليدية مازالت تعتبر إن الوضع الطبيعي للبنات هو إعدادها للزواج وتنظيم المنزل. ويبدو التفاوت في نسب التحاق البنات بالتعليم واضحاً بين الريف والحضر.

فالتعليم يساعد على تمكين المرأة من المهارات والمعارف التي لم تكن متاحة من قبل، ويعد التعليم من أهم العوامل التي دفعت بعملية التغيير في حياة أفراد العائلة الريفية والتي أوجدت لدى المرأة الريفية وعياً (ولو نسبياً) بذاتها ومركزها الاجتماعي ووعياً اسرياً ومجتمعياً بأهمية مشاركتها في الحياة العائلية. ومن المعروف إن للتعليم اثر كبير على السلوك الإنجابي خاصة لدى الإناث، إذ يتبين إن المرأة الأكثر تعليماً هي الأقل إنجاباً، أي إن هناك علاقة عكسية بين مستويات الإنجاب والمستوى التعليمي.

3- العولمة (Globalization): لقد توالت التغيرات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية.... الخ على المجتمعات في العقود القليلة الماضية وخاصة على المجتمعات العربية بشكل عام والمجتمع العراقي بشكل خاص ولعل ابرز هذه التغيرات بروز ظاهرة العولمة وما رافقتها من ثورة معلوماتية إذ أحدثت تغيراً في المواقف والاتجاهات والقيم لدى أفراد المجتمع [3]. وجعلت العالم أكثر اندماجاً وجعلت التحولات سريعة وأسهمت في انتقال المفاهيم والقناعات والمفردات والأذواق فيما بين الثقافات والحضارات ونقلت العالم من مرحلة الحداثة إلى مرحلة ما بعد الحداثة وبالتالي دخوله إلى عصر العولمة [4]. إن هذه التغيرات كان لها دور في تغير الثقافة الموروثة للمجتمعات، كما وأن ثورة المعلومات والاتصالات أثرت وستؤثر في حياة الأفراد وهي اليوم من أهم العوامل التي تعقد تشكيل خبرات وثقافة وأذواق وسلوكيات الأفراد والمجتمعات [5]. فأفراد العائلة الريفية لم

(2) احمد فرحان الكبيسي، الأمن الاجتماعي في تحصين التماسك في المجتمع العراقي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، 1995، ص 222.
(3) المصدر نفسه، ص 225.

(1) ماجد الزيود، الشباب والقيم في عالم متغير، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2006 ص 53.
(2)عبد الله عبد الخالق، العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، مجلة عالم لفك، مجلد 28، العدد 2، الكويت، 1999، ص 39.
(3) حسن سمير، الثورة المعلوماتية: عواقبها وآفاقها، مجلة الجامعة دمشق، المجلد 18، العدد 1، 2002، ص 234.

يعودوا معزولين كما في السابق، إذ أصبحت وسائل العولمة تسهم بقدر كبير في دمج الأفراد مع بعضهم ومع المجتمعات الأخرى، فوسائل مثل الانترنت والنقال وأساليب البث الفضائي جميعها تحاول تشكيل قيم ومفاهيم جديدة ربما لتكون بديلة عن القيم المتعارف عليها لدى أفراد المجتمع الريفي مستخدمة أساليب التشويق والمتعة في ذلك لصرفهم عن مشكلاتهم الحقيقية وإبعادهم عن الواقع الحقيقي المعاش.

4- التنمية (Development): يلقى مفهوم التنمية اهتماماً واسعاً من قبل مختلف الاختصاصات الاجتماعية لان التنمية بحد ذاتها تعتمد مبدأ الشمولية، إذ أنها تمس مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والنشاطات البشرية المادية وغير المادية سواء ما يتعلق منها بالنشاط الاقتصادي أم النشاط الثقافي، كما وترتبط بتجمع الأفراد و انتظامهم في جماعة تتبادل المصالح و المنافع تحاول تحسين أوضاعها و أحوال معيشتها [1]. ولا شك أن عملية تنمية المجتمع ترمي إلى إحداث تغيير موجه في جوانب الحياة المختلفة مثل تحويل مجتمع أمي إلى مجتمع متعلم، أو مجتمع لا يقبل أي تغيير لأنه متمسك بتقاليده إلى مجتمع يقبل التغيير الاجتماعي [2].

وتعمل التنمية على تأكيد القيم الجديدة التي تستوعب الانجازات التي يتم تحقيقها وأن تكون تلك الانجازات جزءا من البناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع كي يستطيع المجتمع الاستمرار وان يصبح قادراً على التعامل مع المشكلات الجديدة والمتغيرات وعلى استيعاب الجماعات والطبقات الاجتماعية الجديدة بمشاكلها ومطالبها داخل التنظيم الرئيس وإن يكون المجتمع قادراً على التكيف مع ما تحدثه التنمية من عملية تغيير وتطوير تحديث [3]. وتبرز أهمية التنمية الريفية من خلال ما تصفه من البرامج التنموية بهدف تحقيقها وإنقاذ المناطق الريفية التي عادة ما تكون متخلفة بالمقارنة مع المراكز الحضرية، ويمكن وضع تصور عن أشكال التنمية في الريف العراقي وعلى النحو التالي:

1- التنمية الزراعية: إن موضوع التنمية الزراعية لا يخرج عن فكرة خلق مستوى أعلى للمعيشة وذلك عن طريق زيادة الكفاءة الإنتاجية، وزيادة الإنتاج يعني زيادة الدخل الحقيقي لأفراد العائلة.

2- الإسكان: إن الاهتمام بجانب الإسكان الريفي أمر يجب أن يولى أهمية بالغة باعتبار إن المسكن الجيد الذي تتوفر فيه الشروط الصحية والحياتية عامل يؤثر في النشاط الاقتصادي للساكنين ويزيد من إنتاجهم ويؤدي إلى بقائهم في أرضهم وخاصة المناطق الريفية وهذا يعمل على زيادة استثمار وخطط التطوير والتنمية الريفية وفاعليتها. إذ أن المخططين الذين يهتمون في تطوير الريف في دراستهم لواقع الإسكان الريفي يبحثون في سلبيات الإسكان الريفي وإيجابياته فيعملون على تحديد السلبيات أو التخلص منها أو التقليل من أثارها الضارة ويستثمرون العوامل الايجابية الذي تشجع ساكني الريف على البقاء في أرضهم ليتم استثمارها بشكل يخدم الريف [4] لان المسكن الريفي يعد المكان الذي يوفر للإنسان الراحة والطمأنينة والصحة وان الإسكان الريفي في حقيقته جزء لا يتجزأ من التنمية الريفية [5].

الخدمات الاجتماعية: تبرز أهمية الخدمات الاجتماعية في تأثر العائلة الريفية في مستوى الخدمات المقدمة لها وهذا له نتائجه على العمليات الإنتاجية إذ ترتبط عملية تحسين الإنتاج ونوعيته وتطوير الريف بعملية تطوير الخدمات الاجتماعية. إذ (تعد المستوطنة الريفية وحدة اجتماعية يقوم بين أفرادها وجماعتها نظام معين يتضمن تنسيق العلاقات وتنظيمها بينهم وفي نفس الوقت يحدد الحقوق والواجبات والمسؤوليات التي تعد ملزمة لسلوك الأفراد في هذه الجماعة، وتشمل الأوضاع الاجتماعية كلاً

(1) إسماعيل علي سعد، المجتمع والسياسة (دراسة تطبيقية)، دار المعارف، الإسكندرية، 1983، ص 17.
(2) عادل عبد الحسين شكارة، نظرية هوبهاوس في التنمية الاجتماعية وتطبيقاتها على سياسة تنمية المجتمع العشائري في العراق، ط1، مطبعة دار السلام، بغداد، 1975، ص 252.
(3) جير الدماير، وروبرت ولدوين. التنمية الاقتصادية (نظرياتها، سياستها، تاريخها)، ج2، ترجمة د. يوسف عبد الله، مكتبة لبنان، بيروت، 1964، ص 154.
(4) عادل عبد الله خطاب، (المسكن الريفي بين الواقع وأفاق التطوير) مجلة الجمعية الجغرافية، العدد 22، مطبعة العاني، بغداد، 1990، ص228.
(5) أسس ومعايير الإسكان الريفي، تقرير صادر عن وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الإقليمي، بغداد، 1977، ص1.

من التركيب الاجتماعي والأنماط الأسرية والعادات والتقاليد والمعتقدات والعرف السائد في الريف) [1]. وتتمثل الخدمات الاجتماعية بما يأتي:

أ- **الخدمات التعليمية:** يعد التعليم وبمختلف مستوياته هدفا أساسيا في التنمية الريفية إذ أن ارتفاع المستوى التعليمي يرتبط مع بقية الخدمات التي تقدم إلى المناطق الريفية عناصر مهمة وفاعلة في عملية التنمية فأن زيادة الإنتاجية وارتفاع مستوى الدخل متعلق بارتفاع المستوى التعليمي، وارتفاع مستوى الدخل يؤدي بالناس إلى الإقبال على التعليم[2]، إذ أن التطور الكمي الحاصل في التعليم في الريف على مستوى التعليم الابتدائي ينسجم مع التطور الحاصل في التعليم على مستوى القطر، على الرغم من أن النظام التعليمي في الريف يتميز بارتفاع نسبة الأمية ووجود تفاوت في التعليم بين الذكور والإناث لصالح الذكور، إضافة إلى التفاوت الواضح في التعليم بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، لذا فأن توفير فرص التعليم في الريف وخاصة المدارس الزراعية بالإضافة إلى المستويات التعليمية الأخرى يمكن توفير خبرة للعمل في الزراعة وبالتالي انعكاسه على الإنتاج الزراعي كماً ونوعاً وجودة.

ب . الخدمات الصحية: تأتي أهمية توفير الخدمات الصحية نتيجة حاجة المجتمعات الريفية لها، وتعاني المجتمعات الريفية في العراق من مشكلات صحية، وتتمثل الخدمات الصحية في خدمات رعاية الأمومة والطفولة والرعاية الصحية الوقائية منها والعلاجية كذلك مكافحة الأمراض. وهذه إذا ما توفرت فأنها تؤدي إلى خلق قوة منتجة، وخلق فلاح نشط قادر على الإسهام في عملية التنمية وتحسين الإنتاج وزيادة كميته الأمر الذي يظهر على زيادة المردود الاقتصادي للفلاح من خلال مبيعات منتجاته الزراعية. وتقوية قدرته الشرائية وهذا يجعله قادراً على أن يلبي احتياجاته المنزلية الضرورية والكمالية.

ت- شبكة طرق النقل: تعد شبكة النقل الريفية من أهم الوسائل التي تساعد على انجاز خطط التنمية الريفية وبرامجها، إذ أنها تعمل على تسهيل الاتصال بالمدن والمراكز الحضرية الأخرى، كذلك تسهم في نقل الخدمات الزراعية إلى المزارع وتسهيل تسويق الإنتاج الزراعي إلى مراكز الاستهلاك ومنافذ التسويق بشكل دائم وسريع.

5- التصنيع والتقدم التكنولوجي: لا شك أن التصنيع والتقدم التكنولوجي قد احدث آثارا هائلة في تقدم البشرية والتغيير الاجتماعي نحو الأفضل.فالتصنيع عامل اقتصادي تكنولوجي فعّال غالبا ما يؤثر في بناء المجتمع الفوقي ويترك آثاره وانعكاساته فيه وهذا الأمر سينقل المجتمع برمته إلى مرحلة حضارية واجتماعية متطورة ونامية تختلف عن المراحل السابقة التي كان بها قبل التحول الصناعي[3].

وتنعكس آثار التصنيع في العلاقات الأسرية، فالمركز الاجتماعي للفرد في المجتمعات الزراعية التقليدية يتحدد بالعوامل الوراثية أي أن الفرد الذي ينتمي إلى أسرة عريقة في الحسب والنسب هو الذي يحتل المركز الاجتماعي العالي حيث يكون المركز الاجتماعي للفرد الذي ينتمي إلى أسرة مجهولة النسب والحسب واطئا ومتديناً، أما المركز الاجتماعي للفرد في المجتمع الصناعي فيتحدد بطبيعة المهنة والثروة [4]. ومن آثار التصنيع على المجتمعات إحداث تغييرات اجتماعية وهذه التغييرات تعمل على تقطيع الأنظمة الاجتماعية في المجتمعات التقليدية والانتقالية مما يؤدي إلى اضمحلال سلسلة من الأعراف والقيم المألوفة بحيث تؤدي إلى تعريض الأفراد إلى أزمات اجتماعية ونفسية ويزيد من شعورهم بالضياع [5].

(1) زكي حسن الليلة وياسين طه طاقة، الإرشاد الزراعي والمجتمع الريفي. مطابع دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل،1987،ص332.
(2) عدلي سليمان، وجهات نظر في التنمية الريفية، سلسلة التنمية الريفية المتكاملة، القاهرة، مطبعة دار التأليف، 1976 ص632.
(1) لطفي بركات احمد، التكنولوجيا والتغير الثقافي ومستويات التربية، مجلة الباحث، العدد 5، 198، ص110.
(2) إحسان محمد الحسن، التصنيع وتغير المجتمع، دار الرشيد للنشر، العراق، 1981، ص 53.
(3) مليحة عوني القصير، معن خليل عمر، المدخل إلى علم الاجتماع، مطبعة التعليم العالي، بغداد، 1990، ص 517.

لان هذه المجتمعات تحكمها كثير من الأعراف والتقاليد التي تثبت في شخصيات الأفراد بحيث يصعب تغييرها[1]. كما إن التصنيع أدى إلى دخول الآلات في العمل الزراعي وبالتالي قلة الحاجة للأيدي العاملة في العمل الزراعي، مما شجع أفراد العائلة الريفية إلى التفكير في ممارسة أعمال أخرى من اجل تحسين مستوى العائلة اقتصادياً واجتماعياً وهكذا أدى إلى خلل في منظومة الارتباط التي كانت قائمة سابقاً تمهيداً لتفككها. ولقد كان لهذا العامل أثر بالغ في متطلبات الريف والاهتمام بتوفير أغلب الخدمات التي يحتاجها. فاغلب المهاجرين من الأرياف إلى المدن كان بسبب تزايد الفرص الاقتصادية وتزايد النشاط العمراني والصناعي وزيادة الدخول التي يتقاضاها الأفراد من عملهم الجديد [2].

ولهذا يؤكد العديد من العلماء أن التحول الاقتصادي المعتمد على التصنيع والتقدم التكنولوجي يترك أثاراً على مستوى الفرد والجماعة والمجتمع وكذلك على البناء الاجتماعي والطبقي ومن هذه الآثار ما يلي:

أ- هجرة سكان الريف إلى المدن لاستغلال فرص العمل الموجودة هناك فان اغلب هذه الهجرة غالبا ما تسبب ظاهرة ازدحام السكان في المدن و كذلك تسبب في قلة الأيدي العاملة الزراعية التي تستطيع استغلال الأرض.

ب- يسبب التصنيع تعقد الاختلافات والفوارق الطبقية بين أبناء الشعب ويزيد من المراكز والدرجات الاجتماعية المتباينة من ناحية الأدوار التي تشغلها والامتيازات التي تستحقها.

ت- تظهر آثار التصنيع في نظم العائلة والقرابة فهو دائماً ما يضعف العلاقات الاجتماعية والقرابية للأسرة ويعرضها إلى الاضطراب وعدم الاستقرار [3].

6- وسائل الاتصال الجماهيري: تحتل وسائل الاتصال كما هو معروف موقعاً طليعياً بين العوامل المدنية في هذا العصر من نواحي التأثير الفكري والعلمي [4]. لكونها أكثر التصاقاً بالمجتمع وأقوى تأثيراً من حيث الاتصال والإقناع والتثقيف.

فالاتصال أداة تغيير ووسيلة توجيهية لأنه يتولى مهام الإعلام والتربية والتعليم والتثقيف والإرشاد والتدريب والتنشئة الاجتماعية وهذه المهام تشكل جوهر الثقافة التي يقوم عليها البناء الاجتماعي، إذ تتم عن طريقها تحقيق أهداف المجتمع بالتغيير وإحداثه وتوجيه الأنظار إليه وإعداد الناس له [5]، أي انه يقوم بعملية تنظيم التفاعل بين الناس وتجاوبهم وتعاطفهم فيما بينهم وقد طورتها الحضارة الحديثة وجعلتها بإمكانات كبيرة وحولتها إلى قوة لا يستغنى عنها لدى الشعوب[6]، إذ تشمل وسائل الاتصال سواء كانت مباشرة أم غير مباشرة المرئية والمسموعة (الإذاعة والتلفزيون والستلايت والصحافة والمجلات والهاتف بجميع أنواعه والانترنيت) إذ لا تقتصر أهميتها على الجانب الترفيهي فحسب وإنما تتعداها إلى مهمة اكبر وأهم في بناء الفرد والمجتمع من خلال تأكيدها على الجوانب الفكرية والتربوية والأخلاقية والإنسانية نظراً لما تتمتع به من أهمية بالغة في تكوين صفاته الأساسية ورسمها[7]. ولعل أكثر هذه الوسائل أهمية وأثراً في سلوكية الأفراد واتجاهاتهم وقيمهم ومثلهم الاجتماعية (التلفزيون)

(4) مجيد حميد العارف. انثروبولوجيا التنمية الحضرية، مطبعة التعليم العالي، بغداد، 1989، ص 71.
(5) عبد الكريم عبد السادة النصار، التصنيع وأثره في حفز التغير الاجتماعي، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1977، ص 37.
(1) إحسان محمد الحسن. مصدر سابق، ص 30- 32.
(2) قيس النوري، أفاق التغيير الاجتماعي (النظرية والتنموية)، مطبعة التعليم العالي،بغداد، 1990، ص302.
(3)هادي نعمان الهيتي، الاتصال والتغير الثقافي، دار الحرية، بغداد، 1978، ص 110.
(4) حميدة سميسم، نظرية الرأي العام، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1992، ص 273.

الذي يمثل الوسيلة المهمة التي تجمع بين الوسائل المباشرة وغير المباشرة وهي اقرب إلى التفاعل الاجتماعي بين الأفراد من الوسائل الأخرى وعلى هذا الأساس فهو من أهم القنوات الفكرية والتربوية ذات التأثير الواضح والهام في سلوكية واتجاهات أفراد المجتمع.

ويمكن القول بان وسائل الاتصال تمارس دورها في تكوين قيم العائلة الريفية من محورين أساسيين هما:

أولاً: الدور الإعلامي: فالإعلام نشاط هادف يسعى لتحقيق غرض أو أغراض متعددة، فما يبث في وسائل الأعلام من قيم مثل الزواج المتعدد والطلاق والعلاقات ما قبل الزواج بين الشباب كما في الأفلام المدبلجة كلها تمارس فعلاً تدميرياً في زعزعة قيم العائلة الريفية مستغلة في ذلك وجود أزمة اجتماعية – نفسية وثقافية يعيشها الفرد في المجتمع الريفي.

ثانياً: الدور التعليمي والاقناعي: إن وسائل الأعلام باعتبارها مصدراً معلوماتياً يغني الأفراد ويشبع احتياجاتهم تعمل على خلق واقع ثقافي وقيمي لمشاهديها، بحيث تعمل على إحلال واقعها محل واقع مشاهديها أو المتفاعلين معها، فالتقليد والمحاكاة وتغيير نظرة الفرد الريفي هي آليات رئيسة لتشكيل الآراء والمواقف الإنتقادية لواقع مؤلم يعيشه ابتداءاً من نمط المعيشة وانتهاءً بالقيم العشائرية والاجتماعية التي لم تعد لها القدرة التأثيرية كما كانت سابقاً.

7- **انهيار السلطة السياسية:** يمكن تقسيم أسباب الانهيار إلى عدة عوامل هي:

أولا: الأسباب الداخلية للانهيار وتتضمن:

- النظام الدكتاتوري وسياسة الحزب الواحد.
- تدهور الاقتصاد العراقي.
- انتشار الفساد الإداري والرشوة والمحسوبية والمنسوبية في مؤسسات الدولة كافة.
- تحيز وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة لسياسة السلطة الحاكمة.

ثانيا: الأسباب الخارجية للانهيار وتتضمن:

- الحروب المتتالية التي خاضها العراق.
- العقوبات المفروضة على العراق.
- الحرب الإعلامية والنفسية على العراق[1].

الفصل الثالث: الإطار الميداني

أولاً: المنهجية والإجراءات البحث:

1- **منهج البحث وأداته:** تم اعتماد منهج **المسح** الاجتماعي كمنهج للبحث لأنه يتلائم مع طبيعته، كما استخدمت استمارة الاستبانة كأداة لجمع البيانات و تضمنت (23) سؤالا" ذات صلة بموضوع البحث، بالإضافة إلى اعتماد على الملاحظة البسيطة والمقابلة بوصفهما وسائل لجمع المعلومات من المبحوثين.

2- **مجتمع البحث وعينته:** يتشكل مجتمع البحث من أرباب العوائل القاطنة في القرى الريفية التابعة لقضاء الهاشمية[*2]، إذ بلغ عددهم (4202)، ونظراً لعدم تجانس مجتمع البحث فقد تم سحب عينة عشوائية طبقية تمثل (10%) من مجتمع البحث الكلي، وبلغ مجموع العينة (420) رب أسرة، وكما هو موضح في الجدول (2).

---

(1) إيمان حمادي رجب. الآثار الاجتماعية لانهيار المؤسسة السياسية في العراق (دراسة ميدانية في مدينة الموصل)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، 2005، ص 47 – 57. وللمزيد ينظر أيضاً: رباح مجيد محمد. الآثار الاجتماعية لانهيار سلطة الدولة في العراق (دراسة ميدانية)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، 2005.

* يقع قضاء الهاشمية جنوب محافظة بابل في الفرات الأوسط، على نهر الفرات على بُعد 130 كم جنوب بغداد، يتبعه إداريا نواحي هي: الشوملي، القاسم , المدحتية، الطليعة.

جدول (2) يبين مجتمع البحث والعينة المأخوذة

المنطقة		عدد الأسر	العينة المأخوذة	%	المنطقة		عدد الأسر	العينة المأخوذة	%
ناحية القاسم	البو غياض	211	21	4,7	ناحية الطليعة	صاحب شخير	116	12	2,6
	البصيرة	307	31	7		حمزة علوان	104	10	2,3
	البو جمال (الدلي)	191	19	4,3		العرادة	108	11	2,4
	الفياضية	316	31	7		الوسامة	180	18	4
	العكيلات	151	15	3,4		كوام عون	108	11	2,4
ناحية المدحتية	البو درباش	162	16	3,5	ناحية الشوملي	البراكية	118	12	2,6
	سعيدان	299	30	6,6		الزبار	766	77	17,2
	العلاك	164	16	3,5		البو عيسى	209	21	4,7
	بيرمانة	405	40	9		العويديين	76	8	1,8
	الياسية	276	28	6,3		الخشخشية	215	21	4,7

جدول (3) يبين الخصائص العامة للمبحوثين

الخصائص		العدد	%	الخصائص		العدد	%	الخصائص		العدد	%
الجنس	ذكور	382	90,9	عدد أفراد الأسرة ***	2- 7	149	35,4	المستوى التعليمي لرب الأسرة	أمية	79	18,8
	إناث	38	19,1		8- 13	123	29,3		يقرأ ويكتب	45	10,7
العمر **	18- 35	108	25,8		14- 19	88	21		ابتدائية	40	9,4
	36- 53	123	29,3		20- 25	60	14,3		متوسطة	55	13
	54- 71	103	24,5	المستوى الاقتصادي	جيد	75	17,9		إعدادية	50	12
	72- 89	86	20,4		متوسط	322	76,7		معهد	70	16,7
الحالة الاجتماعية	متزوج	280	66,6		ضعيف	23	5,4		جامعية	7 59	23 14
	متزوج أكثر من زوجة	70	16,6	نوع السكن	طين	صفر	صفر		شهادةعليا	79 23	1,2 5,4
	مطلق	56	13,4		بلوك	301	71,6				
	أرمل	14	3,4		طابوق	119	28,4				

**** الوسط الحسابي لأعمار أفراد العينة بلغ (51,6) سنة.**

***** والوسط الحسابي لعدد أفراد الأسرة بلغ (11) فرد.**

3- **فرضيات البحث:**

تعد الفروض العلمية مجرد أفكار علمية مبدئية تتولد من عقل الباحث عن طريق الملاحظة والتجربة، وهذه الأفكار ينبغي أن تكون قابلة للأختبار العلمي الدقيق وهنا للفروض أهمية كبرى لاسيما في البحوث الوصفية فهي توجه الباحث نحو نوع الحقائق التي يبحث عنها بدلا" من تشتت جهوده دون غرض معين كما أنها تساعده على الكشف عن العلاقات السابقة التي تقوم بين الظواهر. [1]

وفي ضوء ذلك تم وضع فرضيات البحث على النحو الأتي:

- هناك علاقة ذات دلالة أحصائية بين عدد أفراد الأسرة ووجود مشاكل نتيجة العيش مع الأهل.
- هناك علاقة ذات دلالة أحصائية بين المستوى الأقتصادي ووجود مشكلات نتيجة الزواج بأكثر من زوجة.
- هناك علاقة ذات دلالة أحصائية بين الحالة الاجتماعية وتقلص تأثير العادات والقيم في سلوك أفراد القرية في الوقت الحاضر.

3-حدود البحث ومجالاته:

- المجال المكاني: وقد حدد ببعض القرى الريفية التابعة لقضاء الهاشمية في محافظة بابل والتي ضمت (20) قرية وهي (البو غياض، البصيرة، البو جمال (الدلي)، الفياضية، العكيلات، البودرباش، سعيدان، العلاك، بيرمانة، الياسية، صاحب شخير، حمزة علوان، العرادة، الوسامة، كوام عون، البراكية، الزبار، البو عيسى، العويديين، الخشخشية)
- المجال البشري: ويشمل أرباب العوائل في القرى الريفية التابعة لقضاء الهاشمية.
- المجال الزماني: وقد تحدد من الفترة 2015/4/15 – 7/15 /2015.

4- الوسائل الإحصائية:

تم أستخدام عدداً من الوسائل الإحصائية الملائمة لتحقيق أهداف البحث وهي:

- **النسب المئوية:** الجزء ÷ الكل × 100.

مجموع (التكرار × مركز الفئة)

- **الوسط الحسابي:** _____

مجموع التكرارات

/ البيانات الحقيقية – البيانات المتوقعة / 2

- **أختبار مربع كاي (كا2):** _____

البيانات المتوقعة

(1) قاسم محمد، المنطق الحديث ومناهج البحث، ط3، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1970، ص118.

ثانياً: عرض بيانات البحث:

1- توصيف الظاهرة المدروسة:

جدول (4) يبين طبيعة الحياة في الريف

هل تعتقد بان طبيعة الحياة في الريف تسبب لك مشكلة	العدد	%
نعم	224	53,3
كلا	196	46,7
المجموع	420	100

أ- طبيعة الحياة في الريف:

أشارت البيانات الواردة في الجدول (4) أعلاه إلى إن (53,3%) من المبحوثين يرون بان طبيعة الحياة في الريف تسبب لهم مشكلة، بينما أكد (46,7%) على طبيعة الحياة في الريف لا تسبب لهم مشكلة.

جدول (5) يبين طبيعة المشكلات في الريف

طبيعة المشكلات في الريف	العدد	%
العزلة التي تعيشها القرية	87	39
قلة الخدمات	64	28,5
قلة مياه الري	73	32,5
المجموع	224	100

ب- طبيعة المشكلات في الريف:

وعند سؤال المبحوثين عن الأسباب التي تجعل طبيعة الحياة في الريف تسبب مشكلة، أشاروا إلى إن العزلة التي تعيشها القرية هي إحدى المشكلات التي تسبب لهم مشكلة إثناء حياتهم في الريف إذ بلغت نسبتهم (39%)، بينما جاءت قلة الخدمات في الريف وبنسبة (28,5%)، في حين إن (32,5%) من المبحوثين يرون بان شحة المياه في الريف هي إحدى المشكلات التي يعانون منها.

جدول (6) يبين العيش في الريف وتحقيق الأحلام

هل تعتقد بان العيش في الريف قد حقق جزء من أحلامك	العدد	%
نعم	175	41,7
إلى حد ما	26	6,2
كلا	219	52,1
المجموع	420	100

ت- العيش في الريف وتحقيق الأحلام:

أوضحت البيانات الواردة في الجدول (6) أعلاه، إلى إن (52,1%) من المبحوثين لم يحققوا جزءاً من أحلامهم إثناء عيشهم في الريف، بينما أكد (41,7%) من المبحوثين بان العيش في الريف قد حقق جزء من أحلامهم، في حين كان (6,2%) من المبحوثين مترددين بين تحقيق الأحلام من عدمه.

جدول (7) يوضح العلاقة بين عدد أفراد الأسرة ويبين العيش مع الأهل وحدوث المشاكل

فئات أفراد الأسرة العيش مع الأهل يسبب مشكلات أسرية	2 – 7	8 – 13	14 – 19	20– 25	المجموع	%
نعم	67	106	85	57	315	75
الى حد ما	8	3	2	1	14	3,3
كلا	74	14	1	2	91	21,7
المجموع	149	123	88	60	420	100

ث – العيش مع الأهل وحدوث المشاكل:

تشير البيانات الواردة في الجدول (7) أعلاه، إلى إن (75%) من المبحوثين يرون بان العيش في مسكن واحد مع الأهل يسبب لهم مشكلات، بينما أكد (3,3%) منهم بان العيش في مسكن واحد مع الأهل يسبب مشكلة إلى حدٍ ما، في حين أشار (21,7%) من المبحوثين إن العيش في مسكن واحد مع الأهل لا يسبب لهم مشكلة. ولإيجاد العلاقة بين فئات عدد الأفراد الأسرة للعينة وبين وجود مشكلات يعانون منها بسبب العيش مع الأهل، تم استخدام اختبار مربع كاي (كا2) ووجدناه (67,7) وهو أعلى من القيمة الجدولية (12,6) وبدرجة حرية (6) وعلى مستوى ثقة (95%)، وهنا يتم أثبات الفرضية القائلة: (هناك علاقة ذات دلالة أحصائية بين عدد أفراد الأسرة ووجود مشاكل نتيجة العيش مع الأهل).

جدول (8) يبين للموقف من الزواج المبكر

هل تعتقد بان التغيرات أسهمت في تقليص ظاهر الزواج المبكر	العدد	%
اعتقد ذلك	225	53,5
اعتقد إلى حد ما	66	15,8
لا اعتقد ذلك	129	30,7
المجموع	420	100

ج– التغيرات والموقف من الزواج المبكر:

أفادت البيانات الواردة في الجدول (8) أعلاه، إلى إن غالبية المبحوثين وبنسبة (53,5%) يرون بان التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بعد 2003 قد أسهمت في تقليص ظاهرة الزواج المبكر، بينما أكد (15,8%) بأنهم غير متأكدين من ذلك، في حين أكد (30,7%) من المبحوثين بان التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بعد 2003 لم تسهم في تقليص ظاهرة الزواج المبكر.

جدول (9) يوضح العلاقة بين المستوى الأقتصادي وحدوث مشكلات بسبب الزواج بأكثر من زوجة

المستوى الاقتصادي وجود مشكلات بسبب تعدد الزوجات	جيد	متوسط	ضعيف	المجموع	%
نعم	15	155	19	189	49,5
إلى حد ما	2	14	3	19	5
كلا	57	155	1	174	45,5
المجموع	74	285	23	*382	

*** لم تجب على هذا السؤال (38) امرأة باعتبارهن رب أسرة غير مشمولات بهذا السؤال.**

ح – الزواج بأكثر من زوجة:

تشير البيانات الواردة في الجدول (9) أعلاه، إلى إن (49,5%) من المبحوثين يعتقدون بان زواجهم بأكثر من زوجة يسبب لهم مشكلة، بينما أشار (5%) فقط منهم بان زواجهم بأكثر من زوجة يسبب لهم مشكلة إلى حد ما، في حين أكد

(49,5%) بان زواجهم بأكثر من زوجة لا يسبب لهم مشكلة. تم استخدام اختبار مربع كاي (كا2) ووجدناه (12,3) وهو أعلى من القيمة الجدولية (9,5) وبدرجة حرية (4) وعلى مستوى ثقة (95%)، وهنا يتم أثبات الفرضية القائلة: (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى الاقتصادي ووجود مشكلات بسبب الزواج بأكثر من زوجة).

جدول (10) يبين المشكلات الناتجة عن الزواج بأكثر من زوجة

ما هي برأيك المشكلات التي تنتج عن الزواج بأكثر من زوجة	العدد	%
عدم القدرة على تحمل مصاريف الأبناء	48	25
عدم القدرة على التوفيق بين الزوجات	89	47
تدهور العلاقة مع أهل الزوجة	52	28
المجموع	*189	100

*هذا العدد شمل أفراد العينة الذين أجابوا بنعم لوجود مشكلات بسبب الزواج بأكثر من زوجة

خ – مشكلات الزواج بأكثر من زوجة

وعند سؤال المبحوثين عن المشكلات التي يمكن أن تنجم عن الزواج بأكثر من زوجة واحدة، أشار(25%) منهم إلى إن عدم قدرتهم على تحمل مصاريف الأبناء هي من المشكلات التي تنجم عن الزواج بأكثر من زوجة، بينما أشار (47%) من المبحوثين إلى إن عدم القدرة على تحقيق العدالة بين الزوجات هي المشكلات التي تنجم عن الزواج بأكثر من زوجة، في حين إن (28%) منهم أكد على إن تدهور العلاقة مع هل الزوجة هي من المشكلات التي تنتج عن الزواج بأكثر من زوجة.

جدول (11) يبين شحه المياه والبحث عن وظيفة

هل تعتقد بان شحه المياه تعد سبباً كافياً للبحث عن وظيفة داخل المدينة	العدد	%
نعم	371	88,3
إلى حد ما	–	–
كلا	49	11,7
المجموع	420	100

د – شحه المياه والبحث عن وظيفة

أفادت البيانات الواردة في الجدول (11) أعلاه، إلى إن غالبية المبحوثين وبنسبة (88,3%) أكدوا على إن شحة المياه المتوافرة للزراعة أصبحت سبباً كافياً للبحث عن وظيفة داخل المدينة، في حين أجاب (11,7%) منهم عكس ذلك.

جدول (12) يبين موقف المبحوثين من الأمية

هل تعتقد بان الأمية تعد مشكلة للعائلة الريفية	العدد	%
نعم	360	85,7
إلى حد ما	19	4,5
كلا	41	9,8
المجموع	420	100

ذ– الأمية

أكدت البيانات الإحصائية الواردة في الجدول رقم (12) أعلاه، أن غالبية المبحوثين وبنسبة (85,7%) يرون بان الأمية تشكل إحدى المشكلات التي تعانيها منها العائلة الريفية، بينما أشار (9,8%) منهم على عكس ذلك، في حين إن (4,5%) كانوا مترديين في إعطاء موقف واضح.

جدول (13) يبين تأثير العادات والقيم والتقاليد في طبيعة أفراد القرية

الحالة الاجتماعية العادات والقيم والتقاليد تقلص تأثيرها في سلوك أفراد القرية	متزوج	متزوج أكثر من زوجة	مطلق	أرمل	المجموع	%
نعم	247	46	48	9	350	83,3
إلى حد ما	8	6	4	3	21	5
كلا	25	18	4	2	49	11,7
المجموع	280	70	56	14	420	100

ر- تقلص تأثير العادات والقيم في سلوك أفراد القرية في الوقت الحاضر

• كشفت البيانات الواردة في الجدول (13) أعلاه، إلى إن غالبية المبحوثين وبنسبة (83,3%) أشاروا بان العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية لم يعد لها ذلك التأثير كما في السابق في سلوك أفراد القرية، بينما أشار (11,7%) على عكس ذلك , في حين كان (5%) من المبحوثين مترديين في موقفهم. تم استخدام اختبار مربع كاي (كا2) ووجدناه (3,2) وهو أقل من القيمة الجدولية (12,6) وبدرجة حرية (6) وعلى مستوى ثقة (95%)، وهنا لم يتم أثبات الفرضية القائلة: (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحالة الاجتماعية وتقلص تأثير العادات والقيم في سلوك أفراد القرية في الوقت الحاضر).

جدول (14) يبين أسباب عدم فاعلية العادات والقيم في القرية

ما هي برأيك أسباب عدم فاعلية العادات والتقاليد الاجتماعية في الوقت الحاضر	العدد	%
دخول البث الفضائي والانترنت والنقال	**145**	**41,4**
سهولة الاتصال مع المدينة	**72**	**20,6**
كثرة الأعمال الغير زراعية التي يمارسها أبناء الريف	**63**	**18**
قلة اهتمام الجيل الجديد بتلك العادات والتقاليد	**70**	**20**
المجموع	**350**	**100**

ز- أسباب عدم فاعلية العادات والقيم في القرية في الوقت الحاضر

وعند سؤال المبحوثين عن الأسباب التي يرون بأنها جعلت العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية لا تأخذ مفعولها في الوقت الحاضر، فقد أشار (41,4%) منهم إلى إن دخول البث الفضائي والانترنت والنقال هو احد الأسباب التي جعلت العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية لا تؤثر في سلوك الأبناء في القرية، بينما أكد (20,6%) منهم إن السبب في ذلك يعود إلى سهولة الاتصال مع المدينة، في حين بين (18%) من المبحوثين إن كثرة الأعمال غير الزراعية التي يمارسها أبناء الريف في الوقت الحالي هي إحدى الأسباب في قلة فاعلية العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية وتأثيرها في سلوكهم، بينما أشار (20%) من المبحوثين إلى إن قلة اهتمام الجيل الجديد بتلك القيم كان من الأسباب في عدم فاعليتها وتأثيرها فيهم.

جدول (15) يبين السكن مع الأقرباء وحدوث المشاكل

هل تعتقد بان السكن مع الأقرباء يسبب لك ولعائلتك مشكلة	العدد	%
نعم	201	47,9
إلى حد ما	81	19,2
كلا	138	32,9
المجموع	420	100

س- السكن مع الأقرباء وحدوث المشاكل

أفادت البيانات الواردة في الجدول (15) أعلاه، إلى إن (47,9%) من المبحوثين يرون بان السكن مع الأقرباء أو بالقرب منهم يسبب لهم ولأسرهم مشكلة، بينما أكد (32,9%) منهم عكس ذلك، في حين كان (19,2%) من المبحوثين مترددا في إعطاء موقف واضح حول ذلك.

جدول (16) يبين أسباب حدوث المشكلات نتيجة السكن مع الأقرباء

ما هي برأيك أسباب حدوث المشكلات نتيجة السكن مع الأقرباء	العدد	%
تحدث المشاكل بسبب الأبناء	88	43,8
تحدث المشاكل بسبب تجاور المساكن	46	22,9
تحدث المشاكل بسبب الأرض	67	33,3
المجموع	201	100

ش- أسباب حدوث المشكلات نتيجة السكن مع الأقرباء

وعند سؤال المبحوثين عن الأسباب التي تجعلهم يعتقدون بان السكن مع الأقرباء أو بالقرب منهم تسبب لهم ولعوائلهم مشكلة، فقد أشار (43,8%) منهم على أن هذه المشاكل قد تحدث بسبب الأبناء، بينما أكد (22,9%) من المبحوثين على أن تجاور المساكن هي إحدى الأسباب في حدوث المشاكل، في حين أكد (33,3%) منهم على أن هذه المشاكل سببها الأرض ومتعلقاتها من سقي المزروعات وحصة المياه.

جدول (17) يبين كيفية التعامل مع المشاكل العائلية

عندما تحدث مشكلة عائلية إلى من تلجأ لحلها	العدد	%
الشخص الأكبر	134	31,9
أحلها لوحدي	108	25,7
الأخوة يتدخلون لحلها	99	23,6
أتشاور مع أبنائي لحلها	79	18,8
المجموع	420	100

ص- التعامل مع المشاكل العائلية

أوضحت البيانات الإحصائية الواردة في الجدول (17) أعلاه، إلى إن (31,9%) من المبحوثين يرجعون إلى الشخص الأكبر في العائلة لحل المشاكل التي يواجهونها إثناء حياتهم، بينما أكد (25,7%) منهم على أنهم يحلون تلك المشاكل لوحدهم، كما وأشار (23,5%) من المبحوثين على إن الإخوة يتدخلون في كثير من الحالات في مساعدتهم لحل المشاكل التي تواجههم، في حين أكد (18,9%) منهم على إنهم يتشاورون مع أبنائهم في إيجاد حل لتلك المشاكل.

جدول (18) يبين أثار التغيرات في العائلة الريفية

ما هي برأيك الآثار التي أحدثتها التغيرات في العائلة الريفية بعد 2003	العدد	%
الميل إلى السكن في بيت مستقل	125	29,8
البحث عن عمل ثاني بالإضافة للزراعة	111	26,4
الميل إلى تقليص حجم العائلة	98	23,4
الميل إلى المشاركة في اتخاذ القرارات	86	20,4
المجموع	420	100

ض- أثار التغيرات في العائلة الريفية

أشارت البيانات الواردة في الجدول (18) أدناه، إلى إن (29,8%) من المبحوثين يرون بان الميل إلى سكن منفصل كان احد الآثار التي أحدثتها التغيرات التي حصلت في العراق بعد 2003، بينما يرى (26,4%) منهم على إن البحث عن عمل ثاني بالإضافة إلى الزراعة كان احد أثار التغيرات الحاصلة في العراق، في حين يرى (23,4%) من المبحوثين على إن هناك توجه نحو تقليص حجم العائلة من خلال استخدام موانع الحمل أو اللجوء إلى العمليات الجراحية وغيرها كان احد أثار التغيرات الحاصلة في العراق، بينما يرى (20,4%) من المبحوثين إلى إن الميل إلى مشاركة الآخرين في اتخاذ القرارات الخاصة بالعائلة (كالزوجة والأبناء مثلاً) كان أحد أثار التغيرات الحاصلة في العراق بعد 2003.

جدول (19) يبين أوضاع العائلة الريفية بعد 2003

بعد التغيرات التي حصلت في العراق في 2003 هل تعتقد بان حياة عائلتك قد	العدد	%
تحسنت	117	27,8
ساءت (تدهورت)	98	23,4
لم تتغير أو تتبدل	205	48,8
المجموع	420	100

ط- أوضاع العائلة بعد 2003

أشارت البيانات الواردة في الجدول (19)، إلى إن (27,8%) من المبحوثين يعتقدون بان حياة عوائلهم قد تحسنت بعد حدوث التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بعد 2003 في العراق، بينما أكد (23,4%) منهم على إن أوضاع عوائلهم قد تدهورت بعد حدوث هذه التغيرات، في حين أكد (48,8%) من المبحوثين على إن أوضاع عوائلهم لم تتغير حتى بعد حدوث تلك التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بعد 2003 في العراق.

2- أهم نتائج للبحث:

1- أشارت البيانات إلى إن (53,3%) من المبحوثين يرون بان طبيعة الحياة في الريف تسبب لهم مشكلة، بينما أكد (46,7%) على طبيعة الحياة في الريف لا تسبب لهم مشكلة.

2- أكدت البيانات الإحصائية أن غالبية المبحوثين وبنسبة (85,7%) يرون بان الأمية تشكل إحدى المشكلات التي تعاني منها العائلة الريفية، بينما أشار (9,8%) منهم على عكس ذلك، في حين إن (4,5%) كانوا مترديين في إعطاء موقف واضح.

3- كشفت البيانات الإحصائية إلى إن غالبية المبحوثين وبنسبة (83,3%) أشاروا بان العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية لم يعد لها ذلك التأثير كما في السابق في سلوك أفراد القرية، بينما أشار (11,7%) على عكس ذلك, في حين كان (5%) من المبحوثين مترديين في موقفهم.

4- أفادت البيانات إلى إن غالبية المبحوثين وبنسبة (53,5%) يرون بان التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بعد 2003 قد أسهمت في تقليص ظاهرة الزواج المبكر، بينما أكد (15,8%) بأنهم غير متأكدين من ذلك، في حين أكد (30,7%) من المبحوثين بان التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بعد 2003 لم تسهم في تقليص ظاهرة الزواج المبكر.

5- أفادت البيانات الإحصائية إلى إن (31,9%) من المبحوثين يرجعون إلى الشخص الأكبر في العائلة لحل المشاكل التي يواجهونها إثناء حياتهم، بينما أكد (25,7%) منهم على أنهم يحلون تلك المشاكل لوحدهم، كما وأشار (23,5%) من

المبحوثين على إن الإخوة يتدخلون في كثير من الحالات في مساعدتهم لحل المشاكل التي تواجههم، في حين أكد (18,9%) منهم على إنهم يتشاورون مع أبنائهم في إيجاد حل لتلك المشاكل.

6- أشارت البيانات إلى إن (27,8%) من المبحوثين يعتقدون بان حياة عوائلهم قد تحسنت بعد حدوث التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بعد 2003 في العراق، بينما أكد (23,4%) منهم على إن أوضاع عوائلهم قد تدهورت بعد حدوث هذه التغيرات، في حين أكد (48,8%) من المبحوثين على إن أوضاع عوائلهم لم تتغير حتى بعد حدوث تلك التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بعد 2003 في العراق.

3- المقترحات:

1. توفير وتحسين مستوى الخدمات العامة، والعمل على عدم تركزها بالمدن كما هو قائم حالياً.
2. العمل على محاربة الأمية المتفشية في الريف العراقي، وزيادة نسبة الدعم للمدارس من حيث الكوادر التدريسية والخدمات المقدمة بها، إضافة إلى عقد ندوات وورش عمل تهدف إلى زيادة وعي الأفراد (وخاصة المرأة) بالأوضاع الاجتماعية والثقافية والصحية المحيطة بهم من اجل تمكينهم ومساعدتهم في حلها بطرق أكثر عقلانية.
3. على المؤسسات الحكومية العمل على خلق فرص عمل تتناسب وطبيعة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، من اجل تقليل أو الحد من الهجرة المتزايدة للمدن للبحث عن العمل.
4. على المؤسسات المعنية إتباع إجراءات صارمة لوقف الامتدادات العمرانية الغير مخططة على المناطق الزراعية التي تؤدي إلى تحويلها إلى أراضي سكنية.
5. إجراء دراسة شاملة للريف العراقي تعتمد على قاعدة من البيانات الأساسية والمعلومات الدقيقة الهدف منها رصد واقع تلك القرى من حيث معرفة أهم سماتها وحصر أهم المشكلات التي تعاني منها، والتعرف على الإمكانيات المتاحة والتي يمكن على أساسها تحديد الأهداف ووضع السياسة التنموية الملائمة لتلك القرى.

المراجع والمصادر:

1. أحسان محمد الحسن، التصنيع وتغير المجتمع، دار الرشيد للنشر، العراق، 1981.
2. أحسان محمد الحسن، العائلة والقرابة والزواج، ط 3، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2001.
3. إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، مطبعة الجامعة، الموصل، 1984.
4. احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1978.
5. احمد فرحان الكبيسي، الأمن الاجتماعي في تحصين التماسك في المجتمع العراقي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، 1995.
6. إسماعيل علي سعد، المجتمع والسياسة (دراسة تطبيقية)، دار المعارف، الإسكندرية، 1983.
7. إيمان حمادي رجب، الآثار الاجتماعية لانهيار المؤسسة السياسية في العراق (دراسة ميدانية في مدينة الموصل)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، 2005.
8. بوتومور، عوامل التغير الاجتماعي، ترجمة علياء شكري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د. ت.
9. تقرير صادر عن وزارة التخطيط، أسس ومعايير الإسكان الريفي، هيئة التخطيط الإقليمي، بغداد، 1977.
10. جبارة عطية جبارة، المشكلات الاجتماعية والتربوية، مطبعة جامعة الكويت، الكويت، 1956.
11. جودت بني جابر، علم النفس الاجتماعي، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

12. جير الدماير، وروبرت ولدوين، التنمية الاقتصادية(نظرياتها، سياستها، تاريخها)، ج2، ترجمة د. يوسف عبد الله، مكتبة لبنان، بيروت، 1964.

13. حسن سمير، الثورة المعلوماتية: عواقبها وآفاقها، مجلة الجامعة دمشق، المجلد 18، العدد 1، 2002.

14. حسن شحاتة سعفان، أسس علم الاجتماع، ط5، دار النهضة العربية، القاهرة، 1961.

15. حسين علي قيس، الانفلات السلوكي(الفرهود) ظاهرة تكراره في المجتمع العراقي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، 2005.

16. حميدة سميسم، نظرية الرأي العام، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1992.

17. خليفة إبراهيم عودة التميمي، واقع الجريمة في الريف، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، 2004.

18. رباح مجيد محمد، الآثار الاجتماعية لانهيار سلطة الدولة في العراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، 2005.

19. روبرت نيسبت، وروبرت بيران، علم الاجتماع، ط 1، ترجمة جريس خوري، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1999.

20. زكي حسن الليلة وياسين طه طاقة، الإرشاد الزراعي والمجتمع الريفي، مطابع دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل،1987.

21. شاكر مصطفى سليم، الجبايش، ج1، مطبعة الرابطة، بغداد، 1956.

22. عادل عبد الحسين شكارة، نظرية هوبهاوس في التنمية الاجتماعية وتطبيقاتها على سياسة تنمية المجتمع العشائري في العراق، ط1، مطبعة دار السلام، بغداد، 1975.

23. عادل عبد الله خطاب، (المسكن الريفي بين الواقع وأفاق التطوير) مجلة الجمعية الجغرافية، العدد 22، مطبعة العاني، بغداد،1990.

24. عبد الكريم عبد السادة النصار، التصنيع وأثره في حفز **التغير الاجتماعي، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1977.**

25. عبد الله عبد الخالق، العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، مجلة عالم الفلك، مجلد 28، العدد 2، الكويت، 1999.

26. عدلي سليمان، وجهات نظر في التنمية الريفية، سلسلة التنمية الريفية المتكاملة، القاهرة، مطبعة دار التأليف 1976.

27. علي فؤاد احمد، علم الاجتماع الريفي، دار النهضة العربية، بيروت، د. ت.

28. غريب سيد احمد، علم الاجتماع الريفي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1986.

29. فاطمة أمين احمد، مقياس العنف الأسري، مجلة دراسات الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد 6، جامعة حلوان، مصر، 1999.

30. فوزية العطية، الحضارة والتغير الاجتماعي وأثرها في مساهمة المرأة في التنمية القومية في منطقة الخليج العربي، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1979.

31. قيس النوري، أفاق التغيير الاجتماعي (النظرية والتنموية)، **مطبعة التعليم العالي، بغداد، 1990.**

32. لطفي بركات احمد، التكنولوجيا والتغير الثقافي ومستويات التربية، مجلة الباحث، العدد 5، 1984.

33. ماجد الزيود، الشباب والقيم في عالم متغير، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

34. مجيد حميد العارف، انثروبولوجيا التنمية الحضرية، مطبعة التعليم العالي، بغداد، 1989.

35. محمد الجوهري، وآخرون، **الطفل والتنشئة الاجتماعية، ط1، دار المعرفة الاجتماعية، الإسكندرية، 1991.**

36. محمد الجوهري، وآخرون، دراسات في علم الاجتماع الريفي والبدوي، ط 1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995.

37. محمد عبد الهادي دكله وآخرون، المجتمع الريفي، **مؤسسة دار الكتب للطباعة والشر،الموصل، 1979.**

38. محمد عمر الطنوبي، التغير الاجتماعي، منشأة المعارف المصرية، القاهرة، 1996.

39. مليحة عوني القصير، معن خليل عمر، **المدخل إلى علم الاجتماع، مطبعة التعليم العالي، بغداد،1990.**

40. هادي نعمان الهيتي، الاتصال والتغير الثقافي، دار الحرية، بغداد، 1978.

41. وجدي شفيق عبد اللطيف، عولمة الإعلام في المجتمع **الريفي، ط1، دار ومكتبة الإسراء، عمان، 2006.**

المصادر الأجنبية:

42. Burgess and Lock, The Family, American Book, Co. N.Y. 1945.

43. Mark Hutter ,The changing Family, Comparative Perspective, New York , John Wiley and Sons, Inc,1981.

مصادر الانترنت:

44. تقرير مركز المعلومة للبحث والتطوير ومنظمة تموز للتنمية الاجتماعية في العراق. http://www.non14.net

45. دراسة عن واقع الشباب في العراق. www.iauiraq.org

46. مزاحم مبارك مال الله، ضوء على واقع المرأة الصحي في العراق في الريف العراقي، www.alnnas.com

47. مكتب اليونسكو في العراق، إحصاء عام 1997. www.unesco.org/en/iraq.office

48. منظمة بنت الرافدين. http://brob.org/permalink